

تقييم دور سياسة الاستثمار في تنمية الاقتصاد الليبي في الفترة (1990 – 2014)

د. عثمان صالح عبدالمجيد*

مقدمة:

يعتبر الاستثمار من الموضوعات المهمة لما له من دور مهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ودعم اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، لذلك تعمل الدول على تشجيع وجذب الاستثمار إليها سواء أكان محلياً من خلال تشجيع مواطنيها على الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية، أم أجنبياً بمنح التسهيلات وتوفير الحوافز والعوامل التي تشجع على الاستثمار، وإزالة المعوقات أمام رؤوس الأموال الأجنبية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ويساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

إن ليبيا باقتصادها الريعي وبعد كل ما عانته منذ بداية فترة التسعينيات من مشاكل اقتصادية أهمها الاختلالات الهيكلية، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فقد اتبعت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي حاولت من خلاله البدء في تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية للتغلب على تلك المشاكل، واستعادة التوازن الاقتصادي، وتتويج مصادر الدخل، لتحقيق تنمية مستدامة، ونتيجة لفقد الأمن بعد عام 2011 فقد تعرضت ليبيا إلى هزات عنيفة أثرت على عملية جذب الاستثمارات بسبب الأحداث الجارية.

ويتم في هذه الدراسة معرفة السياسات الاستثمارية التي اتبعتها ليبيا وتقييمها من حيث المقارنة ما بين مستهدفاتها وما تحقق منها، والدور الذي لعبته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

*- أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد

- **المشكلة البحثية:** بناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي: هل ساهمت السياسة الاستثمارية التي اتبعتها الدولة الليبية في تحقيق الأهداف الاستثمارية بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة وهي:

- ما الإجراءات التي اتخذتها الدولة الليبية في سبيل دعم السياسة الاستثمارية؟
- هل كانت الدولة الليبية محتاجة للاستعانة بالاستثمارات الأجنبية في ظل الوفرة المالية التي كانت تمتلكها؟

فرضية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة في الوصول إلى إجابات على التساؤلات التي طرحت سيتم اختيار الفرضية التالية: توجد علاقة إحصائية ذات دلالة بين التكوين الرأسمالي الثابت والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار في ليبيا.
- حصر أهم المعوقات التي تقف أمام المستثمرين في ليبيا، ومن ثم اقتراح الإجراءات المناسبة التي من الممكن أن تساهم في تذليل تلك الصعاب والمعوقات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع الاستثمار ومناقشة السياسة الاستثمارية التي اتبعتها ليبيا وتقييمها من حيث المقارنة ما بين مستهدفاتها وما تحقق منها، والدور الذي لعبته في تنمية الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة الأسلوبين الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى استخدامها أسلوب التحليل القياسي بوضع نموذج قياسي يربط العلاقة ما بين الاستثمار، كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيه، كمتغيرات مستقلة وإجراء عملية القياس طبقاً للنموذج. المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تعرضت ليبيا كغيرها من الدول المنتجة للنفط للعديد من الصدمات والهزات نتيجة لتأثرها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى الأحداث الجارية منذ عام 2011، مما انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي اتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى، والجدول رقم (1) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة من (1990 - 2014)

الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في ليبيا خلال الفترة من (1990 - 2014)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو
1990	28253.4	20
1991	32263.2	21.7
1992	31459.9	6.1-
1993	30891.8	7.4-
1994	31386.4	4.4
1995	31563.6	0.5-
1996	32510.5	1.2
1997	32707.2	0.2-
1998	32843.3	0.2
1999	32636.8	3-

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو
2000	33126.8	-0.3
2001	33290.2	0.5
2002	33163.6	-0.4
2003	37423.4	12.8
2004	39678.8	6.0
2005	44087.2	11.1
2006	46583.6	5.7
2007	48898	5
2008	50228.72	2.7
2009	49854.3	-0.7
2010	52009.9	4.3
2011	27287.4	-47.53
2012	56355.1	106.52
2013	39016.3	-30.77
2014	20388.2	-47.74

- المصدر: وزارة التخطيط لإدارة الحسابات القومية، طرابلس، 2015

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.5%) خلال الفترة (1990-1999)، حيث سجل أكبر معدل انخفاض له في عام 1992 بلغ (2.5%-)، والسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

أما خلال الفترة (2000-2010) فقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (4.4%)، حيث سجل أكبر معدل ارتفاع له في عام 2003 بلغ (12.8%)، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية على ليبيا، وكذلك زيادة في إنتاج النفط الخام.

أما بعد عام 2010 فقد شهد انخفاضاً خلال عام 2014 وذلك نتيجة مجموعة من العوامل في مقدمتها تردي الوضع الأمني والدمار الذي لحق بالبنية التحتية،

والانخفاض الحاد في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 47.7%، مقابل معدل انخفاض بلغ حوالي 30.8% في عام 2013.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي:

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تدل على أن الدولة أكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً، وقد صنفت ليبيا في تقرير التنمية العربية لعام 2009 ضمن مجموعة البلدان العربية متوسطة الدخل والذي يتراوح بين (6697 دولار-11000 دولار) (تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009، ص152)، ويوضح الجدول رقم (2) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1990-2014).

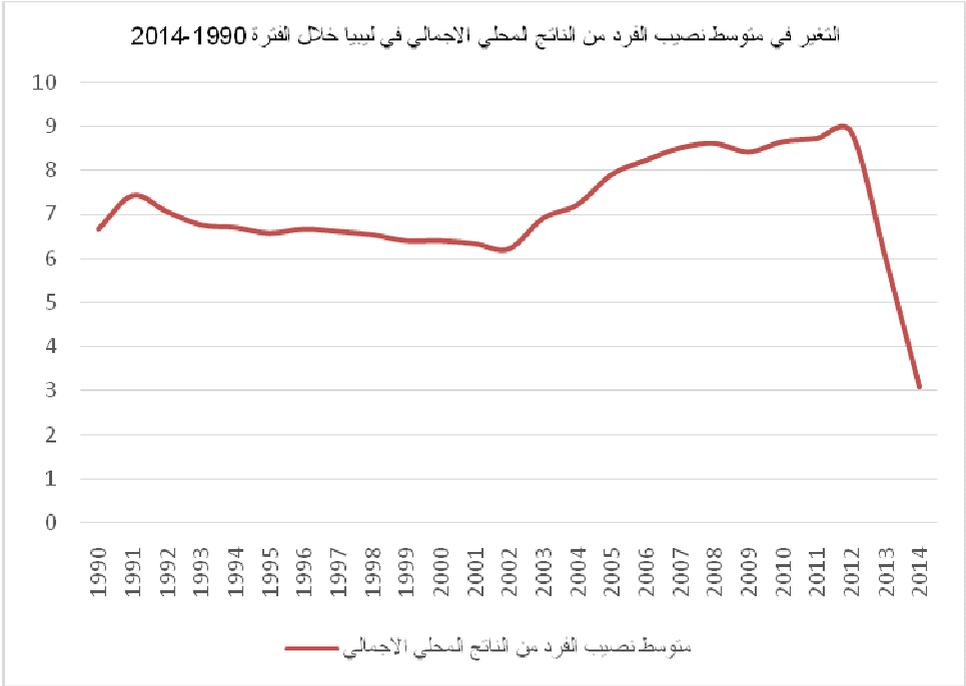
الجدول رقم (2) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي

خلال الفترة (1990-2014)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
م.ن.ف	6.67	7.431	7.067	6.767	6.706	6.577	6.673	6.614	6.543	6.405	6.405
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
م.ن.ف	6.341	6.223	6.918	7.226	7.909	8.233	8.514	8.616	8.424	8.658	8.727
السنة	2012	2013	2014								
م.ن.ف	8.877	6.026	3.087								

- المصدر: وزارة التخطيط، ادارة الحسابات القومية، طرابلس، 2012

الشكل رقم (2)



من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد خلال الفترة (1999-1990) حيث بلغ 6673 دينار عام 1990، ثم انخفض إلى 6577 دينار عام 1995 ثم إلى 6405 دينار عام 1999 ويرجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما خلال الفترة (2010-2000) فقد ارتفع من 6405 دينار عام 2000 إلى 7909 دينار عام 2005 ثم إلى بلغ عام 2008 نحو 8616 دينار ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للفترة بعد 2010 فقد أدى التراجع في الناتج المحلي الحقيقي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 6026.6 دينار خلال عام 2013، إلى 3087.7 دينار خلال عام 2014.

3- الميزانية العامة:

تمثل الميزانية العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تشكل بدورها أحد مكونات السياسات الاقتصادية لأي دولة- وتلعب دوراً أساسياً في نجاح هذه السياسات وتحقيق أهدافها وتوجهاتها ويوضح الجدول رقم (3) تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

الجدول رقم (3) تطور الميزانية العامة في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

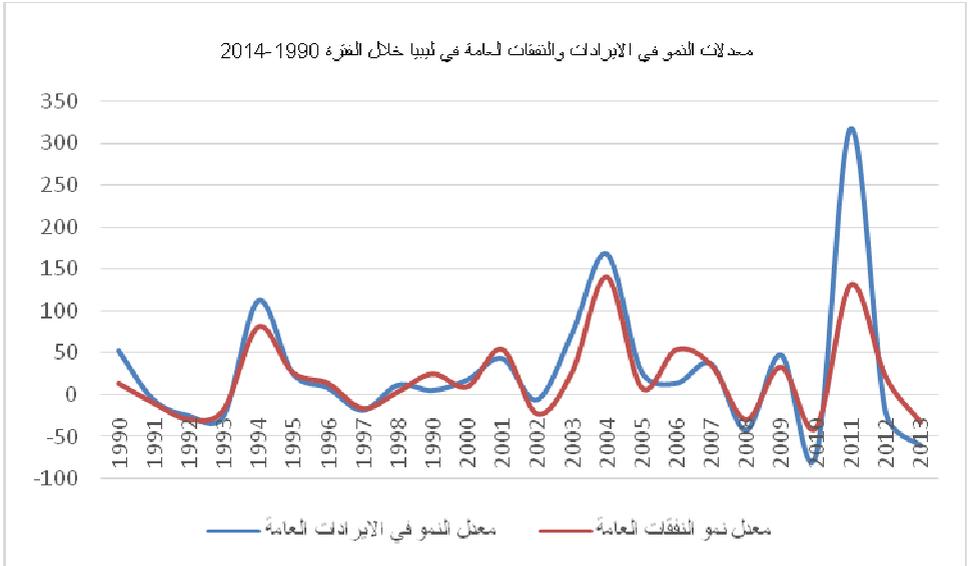
السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات العامة	معدل النمو في الإيرادات العامة	اجمالي الاتفاق التنموي	اجمالي الاتفاق التسييري	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة
1990	1386	1008	2394	-	702	2179.2	2881.2	-
1991	2384	1260	3643.5	52.19	723.3	2543.1	3266.4	13.3
1992	223	1185	3415	6.27-	396.4	2542.2	2938.6	10-
1993	1267	1286	2553	25.24-	405.5	1668.5	2074	29.4-
1994	761	11193	1880.3	26.34-	507.3	1180.5	1687.8	18.6-
1995	2940	1041	3981.4	111.74	318.6	2728	3046.6	80.5
1996	3494	1486.6	4980.3	25	667.6	3178	3845.6	26.2
1997	3455	1926.4	5381.4	8	861.8	3505.4	4367.2	13.5
1998	2551	1815	4366	18.8-	485.2	3163.8	3649	16.4-
1990	3444	1412.6	4857	11.24	794.1	2966.9	3761	3
2000	2427	2459.2	5102.2	5	1541	3153.2	4694.2	24.8
2001	3603	2395.8	5998.8	17.5	1539	3596.6	5135.6	9.4
2002	6551	2023.1	8574.1	42.9	3701.7	4210.4	7912.1	54
2003	3929	4111.2	8040.2	6.2-	2530	3577.7	6107.7	22.8-
2004	10731	3131	1386.2	72.4	3581.4	4144.7	7726.1	26.4
2005	34378	2728	37106	167.6	10273	8282	18555	140

د. عثمان عبدالمجيد

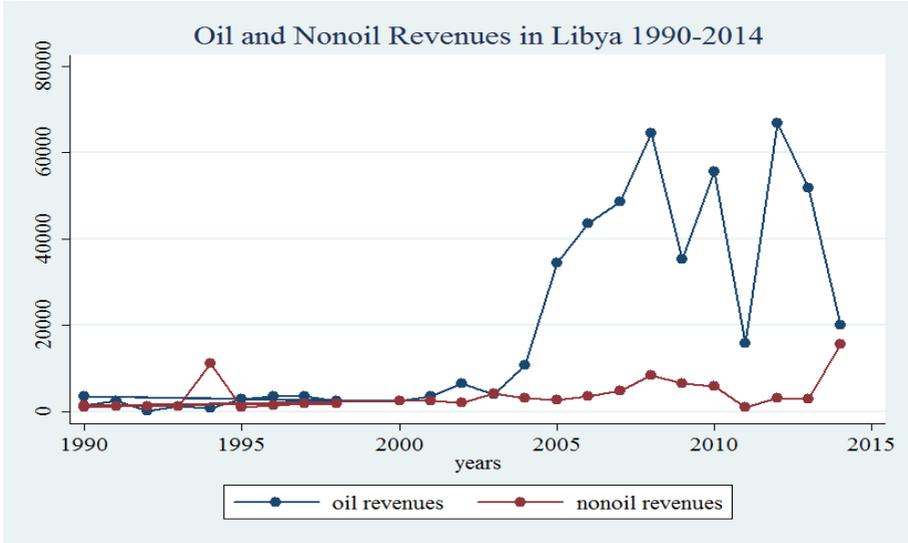
السنوات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات العامة	معدل النمو في الإيرادات العامة	اجمالي الاتفاق التنموي	اجمالي الاتفاق التسييري	النفقات العامة	معدل نمو النفقات العامة
2006	43566	3522	47088	26.9	11039	9054	20093	8.2
2007	48638	4728	53366	13.3	18993	11890	30883	53.7
2008	64417	8324.8	72741	36.3	28903.3	11874.8	40778.1	35.2
2009	35347	6438	41785	42.5-	18983.9	10252.9	29236.8	30-
2010	55713	5790.1	61503	47.18	23729.4	15121.3	38850.7	32.8
2011	15830	983.2	16813	72.66-	18952	17580	23366	39.86-
2012	66932	3199.1	70131	317.12	17208	36733	53941	130.85
2013	51775	2987.9	54763	21.91-	22684	42598	65283	21.03
2014	19976	15667	21543	60.66-	16921	26892	43814	32.89-

- المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة

الشكل رقم (3)

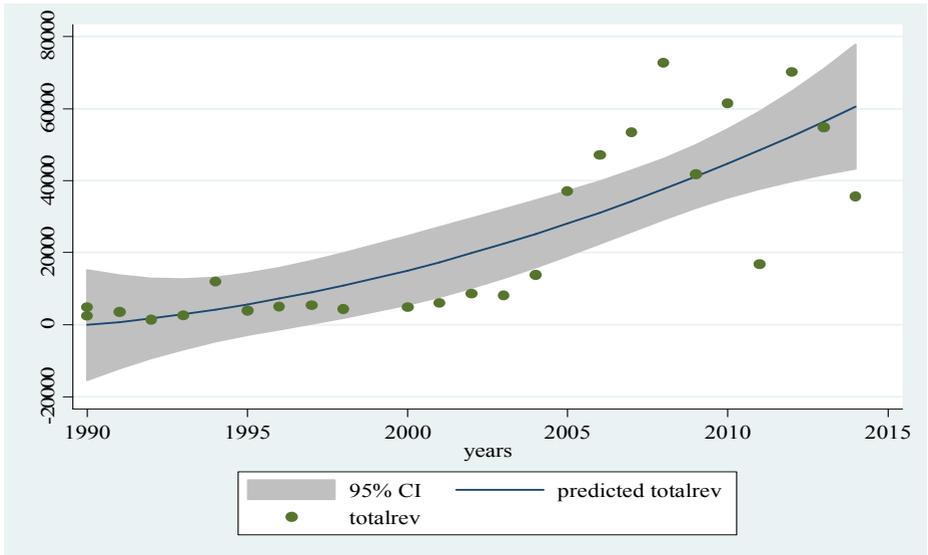


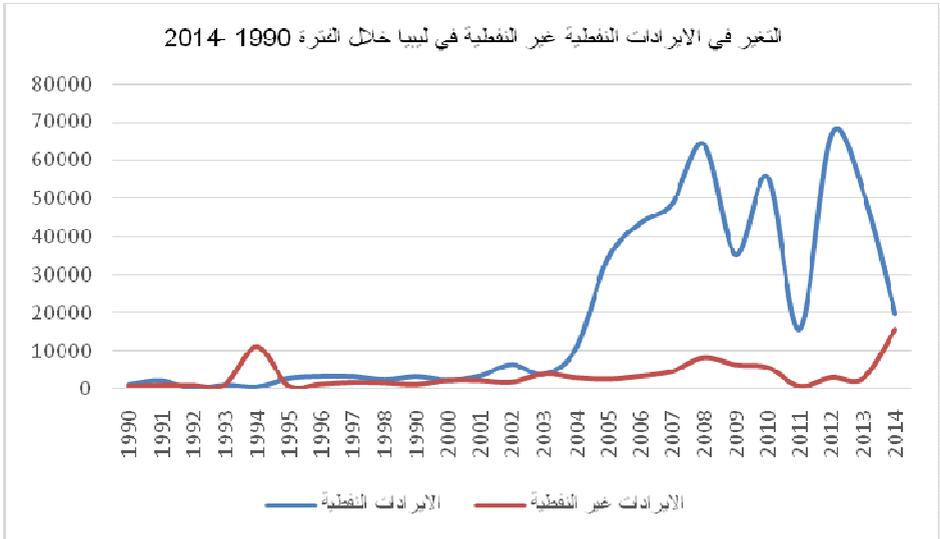
الشكل رقم (4)



الشكل رقم (5-6)

اجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية في ليبيا خلال الفترة 1990 - 2014





من خلال الجدول رقم (3) والأشكال السابقة اتسمت الإيرادات العامة بتذبذب خلال الفترة (1990-1999)، حيث بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات العامة (13.15%) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغت الإيرادات العامة نحو 2394 مليون دينار عام 1990 ثم انخفضت إلى 1880.3 مليون ديناراً عام 1994 ثم ارتفعت إلى 4857 مليون ديناراً عام 1999، أما خلال الفترة (2000-2010) فقد حققت زيادة مستمرة حيث بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات العامة (34.5%) إلا أن معدل الزيادة كان متقلباً؛ نظراً لتقلبات كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية حيث نلاحظ أن الفترة (2004-2008) ارتفعت الإيرادات النفطية بشكل تدريجي، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، وكذلك التزام ليبيا بتعليمات منظمة الأوبك. (أسامة الزوام السكبي وآخرون، 2009، ص8-9)

أما بالنسبة للنفقات العامة فقد اتسمت في الفترة (1990-1999) بالتذبذب، حيث بلغ متوسط معدل النمو (6.91%) ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإنفاق التسيرى

ضعف حجم الإنفاق التتموي الذي انخفض بشكل كبير مما ساهم في حدوث ركود اقتصادي نتج عنه انخفاض في معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بلغت ما بين (10%-1.5%)، حيث بلغت النفقات العامة نحو 2881.2 مليون دينار عام 1990، تم انخفاضت إلى 1687.8 مليون، عام 1994، تم ارتفعت إلى 4367.2 مليون ديناراً، عام 1997، تم عاودت الانخفاض إلى 3761 مليون ديناراً، عام 1999، أما خلال الفترة (2000-2010)، فقد حققت زيادة مستمرة، حيث بلغ متوسط معدل النمو 30.2%، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق التسييري التي تعود بالأساس إلى الزيادة في مصروفات الباب الاول (المرتبات والمهايا)، أي زيادة التوظف، وكذلك زيادة الانفاق التتموي على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، التي تضمنتها الخطط السنوية، حيث بلغت النفقات العامة نحو 4694.2 مليون ديناراً، عام 2000، تم ارتفعت بشكل كبير إلى 40778.1 مليون ديناراً عام 2008.

عند تحليل الميزانية العامة تم ملاحظة أن هناك تذبذباً في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويرجع ذلك إلى أن ليبيا تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير كمصدر رئيسي للدخل القومي، وإلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكما يوضح الجدول رقم (4)، فقد حققت الميزانية العامة فائضاً خلال فترة الدراسة قبل عام 2011، حيث أدى الوضع السياسي إلى ما بعد عام 2010 إلى زيادة النفقات على حساب انخفاض الإيرادات مما سبب عجز في الميزانية.

الجدول رقم (4) تطور الميزانية العامة خلال الفترة (1990 - 2014)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الميزانية	نسبة الإيرادات إلى النفقات
1990	2394	2881.2	(487.2)	83
1991	3643.5	3266.4	377.1	111.5
1992	3415	2938.6	476.4	116.2
1993	2553	2074	479	123

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الميزانية	نسبة الإيرادات إلى النفقات
1994	1880.3	1687.8	192.5	111
1995	3981.4	3046.6	934.8	130.6
1996	4980.3	3845.6	1134.7	129.5
1997	5381.4	4367.2	1014.2	123.2
1998	4366	3649	717	119.6
1999	4857	3761	1096	129.1
2000	5102.2	4694.2	408	108.6
2001	5998.8	5135.6	863.2	116.8
2002	8574.1	7912.1	662	108.3
2003	8040.2	6107.7	1932.5	131.6
2004	1386.2	7726.1	6135.9	179.4
2005	37106	18555	18551	199.9
2006	47088	20093	26995	234.3
2007	53366	30883	22483.3	172.8
2008	72741	40778.1	31963.1	178.3
2009	41785	29236.8	12548.2	142.9
2010	61503	38850.7	22652.4	158.3
2011	16813	23366	(6.553)	71.9
2012	70131	53941	16.190	130.01
2013	54763	65283	(10.520)	83.9
2014	21543	43814	(22.271)	49.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، اعداد مختلفة

4- سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً فعالاً في معالجة الاختلالات والاضرابات الاقتصادية والمالية، وكما يلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي لأي دولة.

وقد منح القانون مصرف ليبيا المركزي سلطة تحديد أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية حسب التطورات المالية والاقتصادية، (القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف، المادة 32). وفي هذا المجال انتهجت ليبيا سياسة فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي، وربطه بحقوق السحب الخاصة عند مستوى الـ 2.6046 في عام 1986، ومنذ ذلك الوقت حدثت تغيرات في أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى نتيجة؛ لتغير أسعار العملات مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسب مختلفة، إلى أن قام مصرف ليبيا المركزي عام 2000 بتخفيض قيمة الدينار الليبي؛ لتصبح مساوية لـ 1.4204 وحدة حقوق سحب خاصة، ونتيجة لذلك انخفض الدينار الليبي مقابل جميع العملات العالمية، أما في نهاية عام 2001 انخفض الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بما نسبته (18.5%) ليصبح الدينار الواحد مساوياً لـ 1.549 دولار.

وفي نهاية عام 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي من خلال تخفيض قيمة الدينار تجاه الدولار الأمريكي بنسبة (50%) وفقاً للسعر الرسمي؛ ليصبح الدينار مساوياً لـ 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل (1 دينار = 1.3 دولاراً) بهدف القضاء على السوق الموازي للنقد، أما في منتصف عام 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بنسبة (15%)؛ ليصبح الدينار مساوياً لـ 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة، وكذلك تم إلغاء ضريبة النهر الصناعي (التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، 2003، ص 95)، التي كانت تفرض عند فتح اعتمادات مستنديه أو تحويلات خارجية وغيرها، وتعتبر من أحد الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي بموجب المادة الثامنة من لائحة اتفاقية الصندوق، وهو ما التزمت به ليبيا مما أدى إلى توحيد سعر الصرف بين كل الجهات القائمة على الاستيراد سواء كانت عامة أو خاصة.

وفي عام 2005 اتبعت المصارف التجارية سياسة توسعية تمثلت في فتح الاعتمادات المستندية، ومنح التسهيلات الائتمانية التي تستخدم في تمويل المشروعات الاقتصادية وكذلك تم خفض القيود على الصرف الأجنبي وحصرها على العمليات التنظيمية والاجرائية.

ويوضح الجدول رقم (5) التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2014) وتجدر الإشارة إلى أن السياسة التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية في عام 2002 شهدت نوعاً من الاستقرار، ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وكذلك المحافظة على الاحتياطيات من النقد الأجنبي. الجدول رقم (5) تطور سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار للفترة (1990-2014)

السنة	الشراء	البيع
1990	0.2823	0.28372
1991	0.2841	0.28558
1992	0.29771	0.29921
1993	0.32155	0.32316
1994	0.36066	0.36247
1995	0.35268	0.35445
1996	0.3641	0.36592
1997	0.38674	0.38868
1998	0.45154	0.4538
1999	0.46077	0.46308
2000	0.5434	0.54613
2001	0.64409	0.64732
2002	1.21063	1.21669
2003	1.30187	1.30839
2004	1.2444	1.25064

السنة	الشراء	البيع
2005	1.34864	1.3554
2006	1.28178	1.28821
2007	1.22116	1.22725
2008	1.2454	1.2516
2009	1.234	1.2402
2010	1.2512	1.2575
2011	1.2565	1.26280
2012	1.2533	1.25960
2013	1.2550	1.25660
2014	1.3312	1.33790

- المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.

5- تأثير سعر الصرف على ميزان التجاري:

سعر الصرف الأجنبي له تأثير مباشر على ميزان التجاري (وعلى ميزان أي دولة)، فهو يؤثر على الدخل وعلى الحساب الجاري لميزان التجاري من خلال التغيير الذي يطرأ على الواردات بشكل رئيسي، ففري أن سعر الصرف يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والخارجية (العالمية) فهناك علاقة طردية بينهما، فارتفاع أو انخفاض الأسعار الداخلية عن مستوي الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان التجاري.

وإذا ركزنا على الفترة التي مرت بها ليبيا، وهي من سنة 1999 وحتى 2014 فسنرى تقلبات كبيرة في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وفي هذه السنوات حدث أكبر تقلبات لسعر صرف الدولار مقابل الدينار الليبي وهذا أثر بطريقة سلبية على الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (6) يوضح لنا قيمة العجز في ميزان التجاري بناء على بيانات ميزان المدفوعات، فنلاحظ ان ميزان المدفوعات الليبي قد تحول من حالة فائض الذي

كان يتميز بها خلال فترات طويله في السابق، إلى حاله عجز في الآونة الأخيرة، والذي تعزي أسبابه إلى الانخفاض الكبير في حجم الصادرات مع الزيادة النسبية في الواردات، حيث بلغ قيمه العجز في الميزان الكلي عام 2013 حوالي 8.6 ملياراً، تم ارتفع ليصل العجز إلى 27.4 في عام 2014. (تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2015) الجدول رقم (6) يوضح بيانات الميزان التجاري الليبي بناءً على بيانات ميزان المدفوعات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	61.6	31.8	29.7
2011	23.2	13.6	9.5
2012	76.8	32.2	44.6
2013	58.4	43.2	15.1
2014	24.5	38.6	-14.1

- المصدر: النشرة الاقتصادية الربع الثاني 2016.

ومن هنا نلاحظ أنه كلما تغير سعر الصرف -والذي قد ظهر في تغيرات أسعار الصادرات والواردات في الميزان- فإن ذلك سيؤثر مباشرة على ميزان المدفوعات الليبي سواء بالفائض أو العجز حسب كيفية تغير سعر الصرف، إذا كان في صالح ليبيا أو لا؛ لأنه كلما انخفض سعر صرف الدينار الليبي فإن قيمة الإيرادات ستخف، وهذا ما سيؤثر على الميزان بشكل خاص وعلى الاقتصاد بشكل عام، والعكس صحيح في حالت ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى. إن تدهور قيمة الدينار الليبي "سعر الصرف" أمام العملات الأخرى وخاصة الدولار وانخفاض قوته الشرائية، حيث تذبذب سعر الدينار الليبي صعوداً وهبوطاً في السوق الموازية الليبية مع شح العملة الأجنبية داخل المصرف ليبيا المركزي، حيث هبط الدينار الليبي إلى أدنى مستوي له منذ 60 عاماً، وبالتالي فإن انهيار قيمة الدينار الليبي السريعة تعكس انهيار اقتصاديات الدولة الليبية في عدم قدرة المصرف المركزي من

تدارك حجم الكارثة المتوقعة للبلاد، والجدير بالذكر أنه بعد أحداث مدينة سرت في عام 2013، حيث تعرضت شاحنه نقل أموال تابعه لمصرف ليبيا المركزي إلى سطو مسلح، وتم استلاء على مبلغ 53 مليون ديناراً ليبي و12 مليون من عملات أجنبيه "دولار ويورو" وبالتالي الوضع الأمني سبب صعوبة للمصرف المركزي الليبي في شراء كميات من العملة الأجنبية من الأسواق العالمية كأحد الخيارات المتاحة لحل أزمة الدولار، (المنظمة الليبية للسياسات ولاستراتيجيات، 2016).

وتحرص الدولة الليبية على عدم التدخل وبسط يدها لدعم الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية حتى لاتضحى بالاحتياطي النقدي الموجود لديها. (سليمان الشحومي، 2015، ص9).

ما أدي ذلك إلى اختلال في ميزان المدفوعات، والعجز في السنوات الاخيرة، وتشير الأرقام إلى أن ميزان المدفوعات في ليبيا دخل مرحله العجز في الفترة 2014/2013 بقيمة 8.6 و27.4 مليار دينار على التوالي، وهذا العجز سوف تغطيه الدولة الليبية عن طريق الاحتياطي النقدي لدي المصرف المركزي؛ نظرا لتوقف الصادرات النفطية للدولة التي كانت تمول الميزانية بنسبه 90%.

يشير الميزان التجاري إلى تحقيق فائض خلال الفترة من عام 1999 حتى عام 2002، حيث حقق فائضاً عام 2000 بلغ 6462 مليون دولار، ثم انخفض في العام التالي بنسبة 3 % إلى 4518 مليون دولاراً، ثم توالى الانخفاض في فائض الميزان التجاري في عام 2002 بنسبة 52% إلى 2185 مليون دولاراً.

ثانياً: تحليل أداء السياسة الاستثمارية في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

1 - تحليل اتجاهات الاستثمار في ليبيا:

اتسم حجم التكوين الرأسمالي الثابت بتذبذب خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، كما تفاوتت معادلات النمو السنوي في بعض السنوات ففي الفترة من

(1999-1990) بلغ معدل التكوين الرأسمالي الثابت (-2.3)، حيث سجل أكبر معدل انخفاض له في عام 1995 والسبب في ذلك تراجع اسعار النفط، أما في الفترة (2000-2014)، والتي بلغ متوسط معدل النمو التكوين الرأسمالي الثابت (12.3%)، حيث سجل أكبر معدل ارتفاع له في عام 2005 بلغ (49%)، وذلك نتيجة ادخال مرونة على التشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال الخدمات المصرفية، (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً لسنة 2004 بشأن الإذن للمصارف التجارية لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية في اطار المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي).

أما معدل الاستثمار وما يعكسه من قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف أحجام كبيرة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية، فقد اتسم هو الآخر بتذبذب خلال فترة الدراسة، فقد بلغ في المتوسط (7.2) حيث انخفض من 8.3% عام 1990 إلى 6.6% عام 1995، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها السياسة التي اتبعتها الدولة لتقليص حجم الانفاق التنموي مما أدى إلى تدني في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للفترة من 2000-2014 فقد بلغ معدل الاستثمار (16.1%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط الخام مما أدى إلى ارتفاع العائدات النفطية التي ساهمت في زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية التي زادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والسياسة التي اتبعتها الدولة في الانفتاح على العالم الخارجي.

2- توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية:

يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار أحد الأهداف الرئيسية لتحليل السياسة الاستثمارية، وذلك من أجل التعرف على تطور الاستثمار والآثار المختلفة على التنمية الاقتصادية في الاقتصاد القومي، حيث بلغ حجم الاستثمار الثابت الإجمالي

خلال الفترة (1990-1999) نحو 24580.2 مليون ديناراً؛ لتحل الزراعة فيه الترتيب الأول، من حيث الأهمية بنصيب 22.63%، ويرجع ذلك إلى أن ليبيا تنتج سلعاً زراعية، ولكن بما يكفي لتلبية حاجاتها الذاتية، ويليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات العامة الذي بلغ نصيبه النسبي بنحو 20.6%، أما المرتبة الثالثة احتله قطاع النفط والغاز الطبيعي، لأنه يعتبر المصدر الرئيسي الذي يمول ميزانية الدولة وبلغ نصيبه النسبي نحو 17.3%، وجاء قطاع ملكية المساكن في المرتبة الرابعة، وبلغ نصيبه النسبي نحو 9.74% نتيجة اهتمامات الدولة بعملية الإسكان للفترة قبل 2012، وذلك لتركز السكان في المدن والهجرة من الريف، ومن الملاحظ أن السياسة الاستثمارية التي تتبعها الدولة في توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية، لا تأخذ في الاعتبار التشابك القطاعي، الأمر الذي نتج عنه اختناقات بين القطاعات الانتاجية، وذلك لعدم قدرة بعض القطاعات على الإيفاء باحتياجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية.

ثالثاً: معوقات الاستثمار في ليبيا:

تعتبر السياسات والإجراءات المنظمة للاستثمار من أهم العوامل المؤثرة في توطين الاستثمارات، فالدولة المضيفة قد تتمتع بالكثير من المزايا والخصائص الجغرافية والبشرية، ولكنها تفشل في جذب رؤوس الأموال بسبب القيود والعوائق المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وقد بذلت ليبيا جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة أوضاع وظروف مناسبة؛ لجذب الاستثمارات خصوصاً وأنها من الدول النامية التي تتميز بتوفير مقومات استثمارية كبيرة، ولكن لم يستغل منها إلا نسبة ضئيلة جداً، ورغم ذلك فإنها تعاني العديد من المشاكل والمعوقات الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير وحلول تقضي إلى إزالة هذه العوائق أمام المستثمر الأجنبي وسوف نتناول أهم المعوقات وهي:

أ- عدم وجود سوق مالي متطور: يعد سوق الأوراق المالية الليبي أحد الأسواق الناشئة فقد بدأ العمل به عام 2008 وبالرغم من ذلك ظل السوق يعاني من الضعف، بسبب سيطرة الدولة على بعض أجزاءه وعلى الشركات والمصارف التي تمتلكها، وعدم ترك الأمور للكفاءات الخاصة، فضلاً عن التشوهات الكبيرة في الأسعار الداخلية وفقدان الشفافية مع عدم الالتزام بالمواعيد السنوية لانعقاد الهيئات، واحتكار رؤوس الأموال بين فئة مقربة من الدولة بسبب عدم وصول المعلومات إلى المستثمرين كافة أو وصولها بشكل خاطئ.

ب- ضعف البنية الأساسية: إن البنية التحتية تمثل العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات، وتتمثل مشاكل البنية الأساسية لليبيا في عدم وجود خارطة استثمارية للمناطق الجغرافية التي تبين الأماكن التي يمكن إقامة المشروعات الاستثمارية عليها، فضلاً عن مدي توفر المواد الخام المحلية الممكن استغلالها؛ لإقامة المشاريع، بالإضافة إلى تعطل إجراءات حصول المستثمر على الخدمات الأساسية المتعلقة بالمشروع، كالكهرباء، والمياه، والطرق، وغيرها، مما يؤخر تشغيل المشروعات الاستثمارية.

ج - عدم وجود مناطق مهنية لتوطين المشروعات الصناعية.

رابعاً: التحليل القياسي للأداء السياسي الاستثمارية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014)

يمكن تقدير دالة الاستثمار الكلي في ليبيا خلال الفترة (1990-2014) ومن خلال تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم الاستثمار في الاقتصاد الليبي وقياس أثرها بشكل كمّي ونظراً لأن صياغة وتقدير الدوال تتطلب صياغة النموذج التي يتم بها اختيار النظرية الاقتصادية، وبالتالي سوف يتم البدء بالدخول في عملية القياس.

1- الطرق والأدوات المستخدمة في القياس الاقتصادي: اعتمدت هذه الدراسة في تقديرها للنماذج على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multi Linear Regression) لوصف اثر علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع المتغير التابع، معتمدة على طريقة الانحدار المتدرج (Stepwise Selection)، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على المتغير التابع وقد تم التقدير باستخدام برنامج stata واستخدمت الصيغة الخطية وذلك لاختبار أفضل النتائج.

2- صياغة نموذج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في ليبيا يتأثر بالعديد من المتغيرات التي من الصعب أخذها جميعاً في الاعتبار عند قياس دالة الاستثمار، وإلا فقدت الدالة أحد خصائص جودتها؛ لأن أهمية أي نموذج مستخدم في القياس تكمن في قدرته على تفسير الظاهرة بعدد محدود من المتغيرات التفسيرية، كما أن ادخال عدد كبير من المتغيرات يمكن أن يزيد من احتمال وجود علاقة، أو علاقات خطية بينها، مما يؤثر على انخفاض معنوية المعاملات المقدرة (انخفاض قيم t المحسوبة بالمقارنة بقيم t الجدولية) ومن جانب آخر فإن زيادة عدد المتغيرات الداخلة في النموذج يفقد الدالة عدد درجات الحرية مما يزيد من مشكلة انخفاض معنوية المعاملات المقدرة، وعلى هذا الأساس سوف تكون معايير الحكم على جودة النموذج متمثلة في عدد متغيرات أقل، (ابراهيم العيساوي، 1987، ص53) وعليه تم اختيار المتغيرات الهامة المؤثرة على الاستثمار الكلي وهي كما يلي:

$Y =$ المتغير التابع ويمثل التكوين الرأسمالي الثابت.

المتغيرات المستقلة:

$$X_1 = \text{سعر الصرف}$$

$$X_2 = \text{الميزان التجاري}$$

$$X_3 = \text{صافي الميزانية العامة}$$

$$X_4 = \text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}$$

$$X_5 = \text{متوسط نصيب الفرد}$$

وسوف يستخدم الباحث الدالة الخطية التالية:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5$$

حيث: a = ثابت المعادلة و b_1 و b_2 و b_3 و b_4 و b_5 تمثل معاملات الانحدار والتي تقيس معدل التغير في المتغير التابع الداخلي، كنتيجة بوحدة واحدة في المتغير المستقل.

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر في ليبيا خلال الفترة (1990-2014)

السنوات	Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅
1990	2389.6	0.2823	1080.9	487.2-	28253.4	6.67
1991	2110.8	0.2841	690.3	337.1	32263.2	7.431
1992	2174	0.29771	755.7	476.4	31459.9	7.067
1993	2965.8	0.32155	39.9	479	30891.8	6.767
1994	3125.1	0.36066	333.8	192.5	31386.4	6.706
1995	2101.1	0.35268	960.1	934.8	31563.6	6.577
1996	2751.4	0.3641	920.2	1134.7	32510.5	6.673
1997	2594.6	0.38674	1044	1014.2	32707.2	6.614
1998	1978.3	0.45154	190	717	32843.3	6.543
1999	2389.6	0.46077	1368.5	1096	32636.8	6.405
2000	2110.8	0.5434	4054.1	408	33126.8	6.405
2001	2968.7	0.64409	2514.6	863.2	33290.2	6.341
2002	3558.8	1.21063	1113	662	33163.6	6.223
2003	3330.7	1.30187	9628.8	1932.5	37423.4	6.918
2004	3495.8	1.2444	16543	6135.9	39678.8	7.226
2005	6848.1	1.34864	23117.4	1214	44087.2	7.909
2006	7824.6	1.28178	35756	26995	46583.6	8.233
2007	14860.3	1.22116	36892.5	22483.3	48898	8.514
2008	19406.8	1.2454	51089	31963.1	50228.72	8.616
2009	21807.4	1.234	18816	12584.2	49854.3	8.424

X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	Y	السنوات
8.658	52009.9	22652.4	30714.6	1.2512	23946.5	2010
8.727	27287.4	-6.553	9590	1.2565	6333.1	2011
8.877	56355.1	16.190	44650	1.2533	13742.8	2012
6.026	39016.3	39107	15199.7	1.2550	13750	2013
3.087	20388.2	37731	14120.7-	1.3312	13755	2014

نتائج التحليل القياسي:

$$Y = -2.158 - 0.848 x_1 + 1.04 x_4$$

(0.40) (4.36) (2.03)

$$F = 21.43$$

$$R^2 = 0.66$$

$$D w = 0.41$$

من خلال التحليل السابق نلاحظ أن:

أولاً: التحليل الإحصائي:

توجد علاقة جيدة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التفسيرية (سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والتكوين الرأسمالي الثابت حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R^2 (0.66)$.

أن عملية الانحدار كانت معنوية، حيث أن قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (21.43) أكبر من قيم (F) الجدولية عند مستوي معنوي (0.05).

أن قيمة (T) المحسوبة لسعر الصرف والتي بلغت (4.36) أكبر من قيمة (F) الجدولية، أيضاً نجد أن قيمة (T) المحسوبة للناتج المحلي الإجمالي تساوي (2.03) وهي أيضاً أكبر من قيمة (T) الجدولية ومن ثم فإن قيم معاملات (سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) معنوية ولها قيم مؤثرة في عملية الانحدار عند مستوي معنوي 5%.

- بلغت قيمة داربن وتسون DW (0.41) وهي في منطقة القبول.

- نقبل فرض العدم $H_0: M = M_0$ ونرفض الفرض البديل $H_1: M \neq M_0$

- عدم وجود ارتباط ذاتي للبوافي.

ثانياً: التحليل الاقتصادي:

وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتكوين الرأسمالي الثابت وهذا يؤكد فرضيات النظرية الاقتصادية التي ترى أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثيراً على التكوين الرأسمالي الثابت وهذا ما تؤكدته الدراسة وهذا يعني أن الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة أدت إلى زيادة الاستثمارات بنسبة (1.04) وحدة، مما يدل على اعتماد التكوين الرأسمالي الثابت بالدرجة الأساسية على تمويل الدولة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تمثل 85% من إجمالي الناتج القومي.

وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وتكوين الرأسمالي الثابت، وهذا يعني أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي الثابت بمقدار 85 وحدة، وقد يكون ذلك نتيجة قيام الدولة بتخفيض عملتها بغية زيادة الصادرات غير النفطية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية الانتاجية، وبالتالي يؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي، وكذلك تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، مما تُعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة، وهذا يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ما يلي:

- 1- لم يشهد هيكل الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة تنوعاً من حيث مساهمة القطاعات.
- 2- أثبتت الدراسة من خلال النموذج القياسي الذي تم تطبيقه للقياس الاقتصادي أن أداء السياسة الاستثمارية خلال فترة (1990-2014) وجود علاقة ارتباط جيدة ذات

- دلالة احصائية بين المتغيرات التفسيرية (سعر الصرف-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والتكوين الرأسمالي الثابت حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.66).
- 3- بينت الدراسة وجود طردية بين التكوين الرأسمالي الثابت والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يؤكد فرضيات النظرية الاقتصادية التي ترى أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثيراً على التكوين الرأسمالي الثابت.
- 4- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتكوين الرأسمالي الثابت، وهذا يعني تخفيض سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي بمقدار (0.848).
- 5- بلغت قيم (f) المحسوبة (21.43) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية عندي مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن الدالة معنوية.
- 6- نرفض فرض العدم $H_0: M = M_0$ ونقبل الفرض البديل $H_1: M \neq M_0$.
- التوصيات:**

- من خلال ما تم تقديمه ومن النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين أداء السياسة الاستثمارية في ليبيا وهي على النحو التالي:
- 1- ضرورة تحقيق استقرار سياسي وأمني في ليبيا باعتباره أحد الركائز المهمة لبيئة الاستثمار، والذي سوف يجعل بيئة الاستثمار أكثر جذبا للتدفقات الاستثمارية.
- 2- زيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي من أجل تطوير القاعدة الصناعية في ليبيا، وبالتالي فإنه يساهم في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية.

المراجع

- 1- وزارة التخطيط إدارة الحسابات القومية، طرابلس، 2015.
- 2- الأمم المتحدة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009.
- 3- مصرف ليبيا المركزي، تقارير سنوية، أعداد مختلفة.
- 4- أسامة الزوام السكبي وآخرون: تحليل العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري، النشرة الاقتصادية المجلد 49، منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، 2009.
- 5- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، المادة (32).
- 6- تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2015.
- 7- المنظمة الليبية للسياسات ولاستراتيجيات -تقرير ازمه الدينار الليبي - 2016.
- 8- سليمان الشحومي- الدينار الليبي وصراع كسر العضم - صحيفه الوسط الليبية - 2015.
- 9- قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً لسنة 2004 بشأن الإذن للمصارف التجارية لمنح تسهيلات ائتمانية للشركات الأجنبية في اطار المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.
- 10- ابراهيم العيساوي: القياس والتنبؤ في الاقتصاد، مدخل لدراسة الاقتصاد القياسي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1987).